ملتقى دولي الجزائر أمام الأمن الغذائي واقع و أفاق

المداخلة تندرج ضمن المحور الثاني (واقع الأمن الغذائي في الجزائر)

تحت عنوان

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

من إعداد:

د/خنفري خيضر

أستاذ محاضر أ

تخصص: تحليل اقتصادي

بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس

رقم الهاتف: 0770-48-99-33

من إعداد:

أ/ بورنيسة مريم

طالبة دكتوراه سنة أولى ل. م.د

تخصص: محاسبة و تدقيق

بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس

رقم الهاتف:0780-22-42-88

البريد الإلكتروني .Khenfri.Kheider@yahoo ritagemeriem@yahoo.fr

الملخص:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي ارتباطا مباشر بالقطاع الفلاحي و الزراعي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية من المنظور الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي ، حيث تمثل الزراعة بمدخلاتها و منتجاتها ركيزة محورية تعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية التسويقية و التصنيعية و التحويلية ، و أنشطة التجارة و الخدمات. كما أنها توفر فرص العمل للعديد من أفراد المجتمع إلى جانب مساهمتها في تلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية للسكان .و على هذا الأساس جاءت دراستنا للبحث في هذا الموضوع، حيث قسمنا دراستنا إلى محورين رئيسيين، تناولنا في الفصل الأول عن المنظمات البارزة ،، التي سعت إلى إعطاء مفهوم واضح عن الأمن الغذائي، و العوامل المؤثرة فيه، في حين خصصنا المحور الثاني إلى أهم مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر ، واستندنا في ذلك على مجموعة من

الإحصائيات و المعطيات الصادرة منظمات دولية و عربية ، مثل منظمة التنمية الزراعية التابعة للأمم المتحدة و المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016، كما تطرقنا أيضا إلى تحديات الأمن الغذائي في الجزائر و معوقات الذي تواجه تنفيذ برنامج الأمن الغذائي في الجزائر و سبل تفعيله. و خلصت دراستنا إلى أنه بالرغم من الأهمية الحيوية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ، و ما حققه من بعض أوجه التحسن خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك يظل محدودا و ضئيلا ، نظرا لقلة المساحة المزروعة، و شح الموارد المائية و تدني الري و قلة مساحة الأراضي المروية ، بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية و متطلبات التنمية الزراعية من جهة و تدني إنتاجية المحاصيل و الثروة الحيوانية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الفلاحي، الزراعة، السياسات الزراعية، المؤشرات الفلاحية.

Abstract :

The aim of this paper is to clear the reality of the Agriculture sector in Algeria and its role in achieving food security, because this is the last is directly linked to the agricultural sectors, which is considered one of the most important economic sectors .It can also provide employment opportunities for many members of society as well as their contribution to meet the consumption needs of food for the population. On this basis, our research into this subject, which we divided into two main axes, dealt with the first chapter of the prominent organizations, which sought to give a clear concept of food security and the factors affecting it, while we devoted the second axis to the most important indicators The agricultural sector in Algeria, based on a set of statistics and data produced by international and Arab organizations, such as the United Nations Development

Organization and the Arab Organization for Agricultural Development for 2016. We also discussed the challenges of food security in Algeria and the obstacles facing the implementation of the program the Security In Algeria and Alimentations ways to activate. Our study concluded that, despite the vital importance of the agricultural sector in the national economy and the improvements achieved in the past years, this is still limited and limited due to the scarcity of cultivated land, the scarcity of water resources, low irrigation and low land area. In addition to the technological gap between the outputs of agricultural research and the requirements of agricultural development on the one hand and the low productivity of crops and livestock.

Keywords : Food security, agricultural sector, agriculture, agricultural policies, agricultural indicators

المقدمة:

الأمن الغذائي هدف استراتيجي ، تهدف إليه جميع السياسات الاقتصادية في العالم كونه يعد من أبرز دعائم الاقتصاديات للدول إذ يحتل المراتب الأولى في كثير من البلدان المتقدمة (الدانمرك، هولندا، الولايات المتحدة وغيرها)، و هذا نظرا لإدراج هذه الدول الأمن الغذائي كأولوية ضمن أجندتها الاقتصادية و ذلك لتطوير الاقتصاد و تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعوبها من جهة و استعماله كوسيلة سياسية لممارسة الضغوطات الخارجية من جهة أخرى. وكون أن معظم الصرعات العالمية أصبحت قائمة على مشكلة الأمن الغذائي الذي تفاقم في نهاية الألفية الثانية و بداية الألفية الثالثة، و تعاظمت على المستوى العالمي كنتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 ، حيث ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعا حادا وصلت إلى أرقام قياسية أثرت تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي

و الأوضاع المعيشية في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة .

و الجزائر كغيرها من الدول العربية، تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية لتأمين احتياجاتها الغذائية، لأن إنتاجها من السلع الغذائية لا يكفي لتغطية حاجاتها الاستهلاكية، إذ ترد أسباب تناقص الغذاء في الجزائر إلى نوعية العلاقات الزراعية السائدة والعلاقات التجارية والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، ونقص مستلزمات الإنتاج ومحدودية المساحة المزروعة ونقص محدودية كفاءة المؤسسات الريفية الإنتاجية والخدمات والى النظرة القصيرة في تحقيق الأمن الغذائي. ولتشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر و احتوائه على الصعيد الوطني وجب القيام بجهود لإصلاح هذا الوضع القائم وإعادة تكييف السياسات الوطنية ضمن خطط و استراتيجيات محكمة، ومبادرة تنموية زراعية جديدة. وللتعرف أكثر على أبعاد مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر و لتشخيص الوضع وإيجاد الحلول لخطر تقلبات أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وانعكاس ذلك على المواطن الجزائري ارتأينا تسليط إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ؟ و ماهي الأليات و السياسات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق أمن غذائي على مستوى الوطن؟

الفرضيات:

1. توجد علاقة طردية بين الأمن الغذائي و القطاع الفلاحي: أي كلما تحسنت الأوضاع الفلاحية تحسن معها الأمن الغذائي.

2. ساهمت السياسات و الاستراتيجيات المتبناة من طرف وزارة الفلاحة في السنوات الأخيرة في تحسين مستويات الأمن الغذائي في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- معرفة الإمكانيات المتاحة في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية و المستغلة منها تبيان دور الزراعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي على الصعيد المحلي.
- تحديد أهم المعوقات الذي تواجه تنفيذ برنامج الأمن الغذائي في الجزائر.
- إعطاء حلول بديلة لتفعيل وزيادة مردودية القطاع الفلاحي في الجزائر.

مخطط الدراسة: تنقسم هذه الراسة إلى محوريين رئيسين و هما:

المحور الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

المحور الثاني: دراسة تحليلية لدور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي:La Sécurité Alimentaire)

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات، حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة ادت على زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء. على الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

أولا: تعريف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة: لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط".[1]

ثانيا: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية: توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية.[2]

رابعا: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي: من بين العوامل المؤثرة نجد:

1. **التغير المناخي** : يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة، إذ أن أي تقلب مناخي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية.[3]

2. **العوامل الديموغرافية:** زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم

الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي.

3. **العوامل التكنولوجية:** عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي التكنولوجيا الحيوية على أنها " أي تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج " ، أما الفاو فلقد عرفتها على أنها " تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محدد.[4]

4. **العوامل المادية والمالية:** لتحسين الأوضاع الغذائية، يستلزم توفر مجموعة من الموارد المادية مثل (المعدات و الآلات الفلاحية ، المبيدات...إلخ) و الموارد المالية مثل القروض، المساهمات التي تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي على الصعيد المحلي.[5]

المحور الثاني: دراسة تحليلية لدور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

سنتطرق في هذا المحور إلى أهم مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر و مدى إمكانيته في تحقيق أمن غذائي على المستوى المحلي و ذلك بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة التنمية العربية الزراعية لسنة 2016 و كذا منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، كما تطرقنا أيضا إلى تحديات الأمن الغذائي في الجزائر و معوقات الذي تواجه تنفيذ برنامج الأمن الغذائي في الجزائر و سبل تفعيله.

أولا: أهم مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر: تبلغ المساحة الزراعية الكلية حوالي 43 مليون هكتار المساحة الصالحة للزراعة8.5 مليون هتكار (3.54%) متمثلة في حبوب أشجار مثمرة و خضروات و أعلاف. و المساحة المروية تقدر ب 1.2 مليون هكتار. فيما بلغ عدد المزارع ب 81.209.52 مزرعة. كما تساهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني ب (10%) و بلغ متوسط معدل نمو الزراعة خلال الفترة 2011-2014 نحو 11%.

الجدول رقم (1): المناطق الرئيسية الزراعية في الجزائر :

المناطق الرئيسية الزراعية في الجزائر	السهول الساحلية	الجبال	الهضاب العليا	الجنوب
نسبة	%41.3	%16.3	%22.2	%20.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014

الشكل رقم (1): المناطق الرئيسية الزراعية في الجزائر

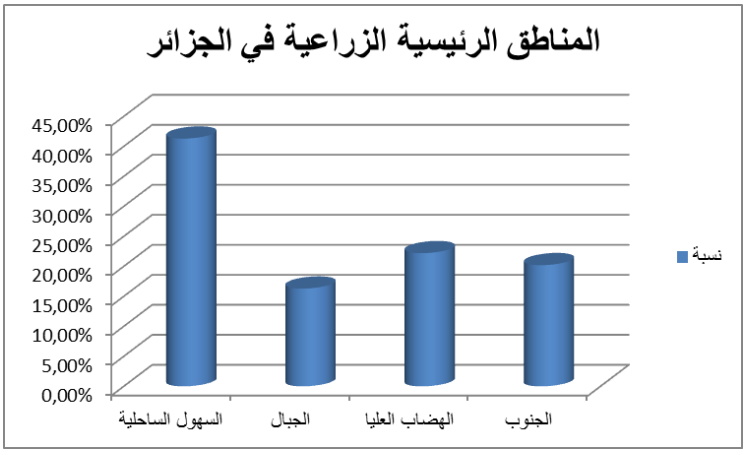

المصدر: من إعداد البحثين.

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن معظم الأراضي الصالحة للزراعة تتركز في المناطق الساحلية(ساحل متيجة) من الوطن ب 41.3% ، و تليها كل من الهضاب العليا و الجنوب بنسبة 22.2% و 20.2% على التوالي، في حين أن نسبة الأراضي

الصالحة للزراعة في الجبال قدرت ب 16.3% ، و من خلال معطيات هذا الجدول نستنتج أن الجزائر بلد فلاحي بامتياز ، إذ تزخر بأراضي و تربة ذو نوعية جيدة تمكنها من غرس العديد من المنتجات، لكن الجزائر لم تستغل هذه الأراضي استغلالا جيدا و إنما حولتها إلى مساكن من إسمنت و هياكل أخرى .

فيما يخص شعبة الحبوب في الجزائر: فمن خلال معطيات الجدول رقم 2 نستنتج

الجدول رقم (2): يبين الإنتاج السنوي من القمح في الجزائر

	سنة 2013				**سنة 2014–2015**			
	تقدر المساحة المزروعة بحوالي 3387214 هكتار				قدر الإنتاج السنوي للموسم الفلاحي بحوالي 37.5 مليون قنطار			
أنواع الحبوب	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
الوزن	1502260	578441	1228875	77638	20199390	6367916	10305564	682025

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016.

نستنتج أن إنتاج القمح الصلب عرف زيادة طفيفة في سنتي 2014-2015 ب 20199390هكتار ، في حين قدر الإنتاج السنوي للقمح الصلب سنة 2013 ب 1502260 هكتار و نفس الشيء بالنسبة للقمح اللين و الشعير فهما ايضا عرفا زيادة طفيفة سنة 2014 -2015 مقارنة بسنة 2013 و تعود أسباب هذه الزيادة إلى زيادة الاستثمارات في مجال زراعة القمح الصلب، أو اللين و كذا الشعير خاصة في المناطق شبة الجافة في الجزائر (مثل تيارت، واد سوف، النعامة و غيرها من المناطق الشبه الجافة الجزائرية) خاصة و أن هذه الولايات تتوفر على مياه جوفية غزيرة جدا، إلى جانب استيراد الجزائر للعديد من الأدوية و المبيدات التي تساعد على مجابهة إتلاف المحاصيل واستخدام

البذور المحسنة الملائمة، والتأمين والتمويل الزراعي الملائم للمزارعين، إلى جانب تحسن الدعم المالي و المادي الممنوح لهم. أما فيما يخص الخرطال (الشوفان) فعرف هو الأخر زيادة معتبرة في سنة 2013 مقارنة بسنتي 2014-2015 ، كون أن هذا المنتوج يتطلب أراضي طينية ثقيلة و خصبة و بالطبع فإن الجزائر تتمتع بهذا النوع من الأراضي. و رغم الزيادة في إنتاج القمح في سنتي 2014-2015، إلا أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها لكل أنواع القمح حيث لازالت تستورد كميات كبيرة من القمح كل من أكرانيا، كندا ،فرنسا، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبناة لزيادة محاصيل القمح بكل أنواعه. أما فيما يخص الإنتاج الوطني من الحبوب لسنة 2014-2015 فنبينه في الجدول التالي:

الشكل رقم(2): يبين الإنتاج الوطني من الحبوب في الجزائر لسنتي 2014-2015

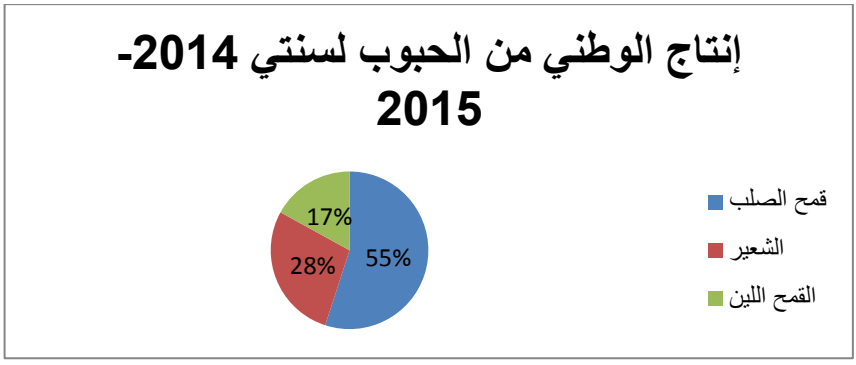

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016

أما فيما يخص مسار تسويق الحبوب في الجزائر فهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مسار تسويق الحبوب في الجزائر عبر القناة القصيرة و المتوسطة و الطويلة

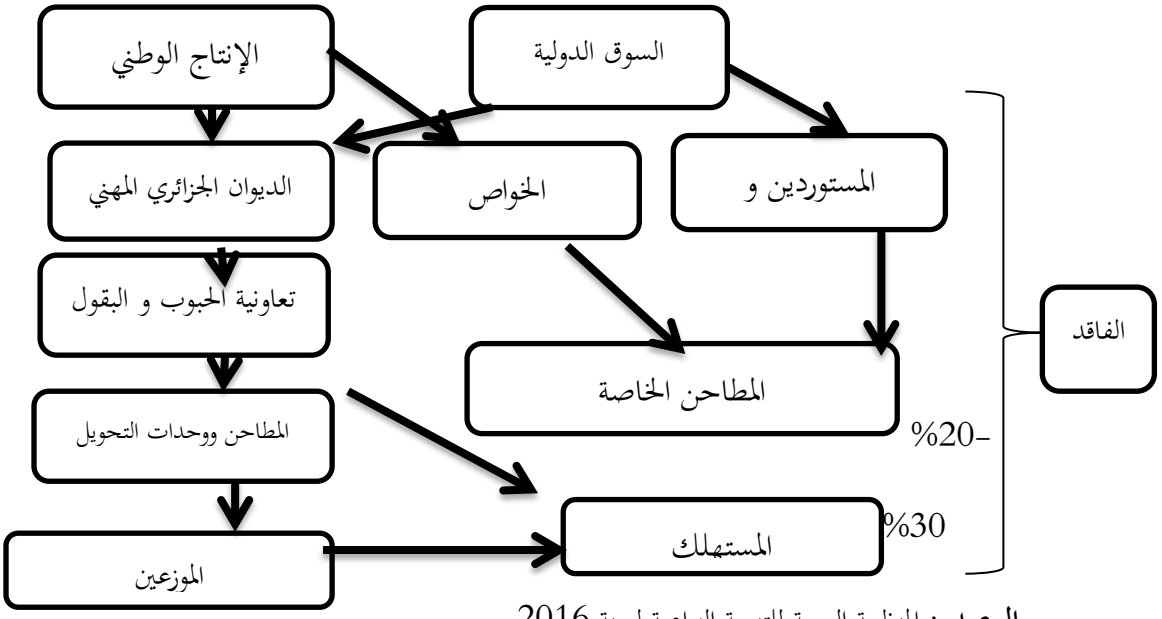

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016

شعبة الحليب في الجزائر: تقدر كمية الحليب المجمعة بحوالي 964000000 لتر سنويا، و التي لا تمثل سوى 27% من الإنتاج الوطني. كما تستهلك الجزائر ما يقارب 5 مليارات لتر من الحليب سنويا، مع تسجيل عجز يقدر ب 1.5 مليار لتر ، يتم تغطيته عن طريق استيراد بودرة الحليب.

الشكل رقم (4): يبين نسبة حليب الأبقار من إجمالي الإنتاج

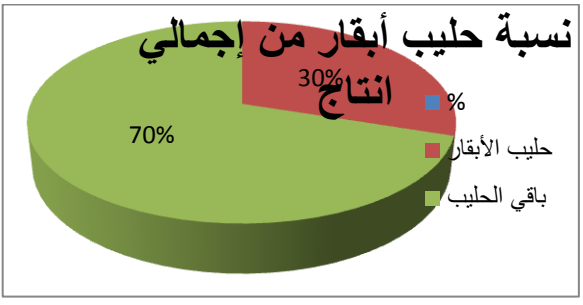

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016

ثانيا: الإنتاج النباتي في الجزائر: توفر قطاعات الإنتاج النباتي كميات مقدرة من السلع الغذائية التي تتاح للمستهلك ،ففي الجزائر مثلا حقق الإنتاج النباتي زيادة قدرت ب 4% سنة 2014 و ذلك نظرا لزيادة الغلة ب 3.5%، و زيادة المساحات المزروعة ب1% و يأتي ذلك ضمن الاهتمام المتزايد برفع معدلات الاكتفاء الذاتي ، و تطبيق برامج مختلفة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر و زيادة المساحات المروية، و محاولات تطوير كفاءات الري و الاستفادة من مياه الأمطار.

الجدول رقم (3) الإنتاج النباتي في الجزائر 2007-2014

الإنتاج النباتي	2007-2011	2012	2013	2014
العجائنCéréale	3768.73	5137.15	4912.23	3435.23
الذرة Maize	4150	2536	3351	2596
البطاطا POTATOES	2695.30	4219.48	4928.03	4673.52
البقوليات PULSES	61.14	84.29	95.83	93.70
الفول الجاف BROAD BEANS	32.52	40.51	42.38	41.39
البذور الزيتية Oïl Seeds	255.28	250.79	406.36	277.97
طماطم TOMATOES	651.49	796.96	975.07	1065.60
البصل الجاف DRY ONIONS	942.28	1183.27	1344.38	1340.88
الباذنجان EGGPLANT	74.79	21607	23267	138.08
الملفوف (الكرنب) CABBAGES	47.39	83.37	77.94	85.20
البطيخ WATERMELONS	1181.21	1495.08	1500.56	1614.30
الجزر CARROTS	288.81	354.10	396.12	386.81
الثوم GARLIC	57.78	77.65	93.06	92.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ل2016

تزخر الجزائر بأنواع عديدة من المنتجات النباتية، و هذا كون أن معظم الأراضي الموجودة بالجزائر سواء بالشمال (ساحل متيجة) أو الجنوب (الصحراء) هي أراضي صالحة للزراعة و تربتها ذو نوعية جيدة، فمن خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (3) نلاحظ أن إنتاج كل من البطاطا ، البقوليات، الفول الجاف، الطماطم ، البصل الجاف الباذنجان، الملفوف، الجزر، البطيخ عرف تزايد و يعود التحسن في الإنتاج إلى التوسع في الزراعة المروية و استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة و توفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين، إلى جانب التوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة، وتطوير كفاءة الري و الاستفادة من المياه الجوفية و تحسن مستوى الخدمات الزراعية. كما قامت الجزائر بتفعيل منظومة البحث والإرشاد الزراعي، ونشر استخدام الأصناف المحسنة والأكثر ملاءمة وتحملاً للجفاف، والمدخلات الأخرى المناسبة. في حين أن إنتاج الذرة عرف تذبذبا في الجزائر ، و هذا راجع إلى ضعف معدلات هطول الأمطار خاصة في السنوات الأخيرة (2013، 2014) ، و لإعادة تحسينه يتطلب ذلك إعداد وتنفيذ خطة وطنية لتطوير إنتاج المحصول في القطاع المطري و تشمل مكوناتها الري التكميلي وحصاد المياه واستخدام البذور المحسنة الملائمة، والتأمين والتمويل الزراعي. أما فيما يخص إنتاج كل من العجائن ، البذور الزيتية، الثوم، الجزر فسجل هو الأخر تذبذبا في الإنتاج و عموما ترجع أسباب هذا التذبذب و الانخفاض إلى نقص المساحة المحصولية لهذه المنتجات، و غياب برامج زيادة العائد من الأراضي المطرية التي تشكل 75% من

الأراضي المزروعة و ضعف الاستثمار في هذه المنتجات ، إلى جانب تفاوت في أساليب الزراعة و العوامل المناخية و عدم استصلاح الأراضي الزراعية و نقص ألات السقي بالتنقيط و ارتفاع الأسمدة .و لتحقيق تنمية زراعية متكاملة، تطلب توفير البنية المؤسسية لإدارة الموارد الزراعية و التكيف مع التبادلات المناخية عن بعد ورصد الظواهر و تحليل المعطيات و استخلاص النتائج للاستفادة منها في وضع الخطط الاستراتيجية و التخلص من الري العشوائي وزيادة كفاءة الري، و التوسع في الاستفادة من مياه الأمطار، الري التكميلي و استصلاح الأراضي. و تعزيز دور البحوث و تطبيق مخرجاتها و تخصيص الموازنات الازمة لاستقطاب الباحثين و إعطاء الأولوية للتنمية الرأسية و التكثيف الزراعي و اعتماد الميزة النسبية و إعطاء القطاع الزراعي أولوية في برامج التنمية الاقتصادية.

ثالثا: الإنتاج الحيواني: تمثل الثروة الحيوانية عنصرا أساسيا و مهما في تعزيز الأمن الغذائي ،كما أنها تمثل موردا اقتصاديا و اجتماعيا للمجتمعات الريفية في ربوع الوطن و هي تشكل النظام الأمثل و الأكثر ملائمة للبيئة الرعوية من خلال استغلال موارد

الغذائي ،كما أنها تمثل موردا اقتصاديا و اجتماعيا للمجتمعات الريفية في ربوع الوطن و هي تشكل النظام الأمثل و الأكثر ملائمة للبيئة الرعوية من خلال استغلال موارد المراعي الطبيعية المنتشرة على مساحات هائلة في المناطق الجافة و الشبه الجافة. و تتمثل أهمية الثروة الحيوانية في تكاملها مع الإنتاج النباتي، و دورها في الاستفادة من المخلفات الحقلية و تحويلها إلى مواد الخام للأغراض الصناعية كصناعة اللحوم و الجلود. و كونها مصدر للسماد العضوي مما يكفل زراعة متوازنة أقل استنزافا للتربة. و تسهم الثروة الحيوانية في توفير فرص التشغيل، كما أنها تخفف من وطأة البطالة الموسمية و تجعل من النشاط الزراعي أكثر انتظاما و أقل موسمية و أوفر دخلا.

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني و الداجني فهو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): الإنتاج الحيواني و الداجني في الجزائر من 2007-2014

	متوسط 2007-2011	2012	2013	2014
إنتاج لحم الأبقار (الوحدة: ألف طن)	91.65	118.85	122.95	131.90
إنتاج لحم الماعز و الأغنام	153.29	113.87	111.38	112.44
إنتاج لحم الجمال	8.59	8.15	7.87	8.30
إنتاج اللحوم الحمراء	254.82	240.87	242.20	252.64
إنتاج لحم الدجاج	220.45	365.40	418.40	463.18
مجموع إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء	475.27	606.27	660.60	715.82
إنتاج اللبن	2425.41	3063.84	3400.67	3648.55
إنتاج البيض	205.45	266.33	299.35	303.03
إنتاج الأسماك	152.17	107.83	101.86	99.17
إنتاج العسل الطبيعي	3.96	5.24	6.15	5.70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد35 قسم الإنتاج الحيواني و الداجني ،سنة 2016.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن إنتاج لحم الأبقار، إنتاج لحم الدجاج و إنتاج البيض عرف زيادة معتبرة و تحسنا في الإنتاج سنة 2014 مقارنة بمتوسط سنوات 2007-2012 و ترجع أساب هذا التحسن في الإنتاجية إلى توفر الميزة النسبية لتربية الأبقار و الدجاج و تحسن أساليب الإدارة و التغذية و الرعاية الصحية و التناسلية كما استعانت الجزائر بتقنيات حديثة فيما يخص تربية هذا النوع من الحيوانات و تهجينها و توفير الموارد العلفية المختلفة كالأعلاف الخضراء و الأعلاف الخشنة الجافة و الأعلاف المركزة و كلا المراعي الطبيعية، كما سعت إلى تعميم الخدمات

البيطرية و التركيز على الإجراءات الوقائية لحماية الثروة الحيوانية. أما الانخفاض إلى تدني نوعية السلالات، اما فيما يخص إنتاج لحم الماعز و الأغنام و لحم الجمال فعرف تذبذبا في الإنتاج، و عموما تفسر أسباب هذا التذبذب إلى غياب برامج التحسين الوراثي و نقص الموارد العلفية، إلى جانب نقص مراكز الرعاية الطبية ، وضعف قنوات التصنيع و التسويق لهذا النوع من المنتجات الحيوانية، بالرغم امتلاك الجزائر على بيئة نموذجية لتربيتها. كما ترجح أسباب انخفاض إنتاج لحم الماعز و الأغنام إلى ضعف البنيات التحتية اللازمة لتجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها من محاجر ومسالخ. هذا بالإضافة إلى اعتماد المربين على التربية التقليدية وعدم ارتباطهم بالأسواق. أما فيما يخص إنتاج البيض فعرف زيادة معتبرة، حيث قدر الكمية المنتجة في متوسط 2007-2012 ب 2425.41 ألف طن من البيض ، في حين أن الإنتاج سجل ما يقارب 303.03 ألف طن من البيض في سنة 2014 و ترجع عموما اسباب هذه الزيادة إلى التوسع في إقامة مشاريع التربية الحديثة في مجال تربية الدواجن على نطاق تجاري واسع. أما فيما يخص إنتاج اللبن فشهد زيادة معتبرة ؛ حيث قدرات الكمية المنتجة من اللبن سنة 2014 ب 3648.55 ألف لتر، بعدما كانت تقدر ب 2425.41 ، و ترجع إلى زيادة مشاريع صناعة الحليب و توفر قنوات جمع الحليب و تسويقه بشروط صحية.

رابعا: الثروة السمكية: تزخر الجزائر بموارد كبيرة من الثروة السمكية التي توفر بروتينا صحيا للسكان، حيث تتنوع الموارد البحرية و المياه الداخلية و مشاريع الاستزراع السمكي. و تغطي السواحل البحرية الجزائرية البالغ طولها 1200 كلم^2 و المطلقة على البحر الأبيض المتوسط ما يعادل 38.4% من الإنتاج السمكي سنويا.

الجدول رقم (5): يبين الإجمالي السنوي للإنتاج السمكي

الجزائر	كمية الإنتاج من المصايد الطبيعية			كمية الإنتاج من الاستزراع (ألف طن)			كمية من الإنتاج من المفرخات (ألف وحدة)		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014
الإجمالي السنوي للإنتاج السمكي	107.83	101.86	99.17	2.65	2.19	2.41	4200.00	7000.00	10000.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي/ المجلد رقم، 9 سنة 2016، ص 50.

من خلال معطيات الجدول رقم (5)، نلاحظ أن إجمالي الإنتاج السمكي السنوي يشهد انخفاضا سواء في الكميات المنتجة من المصايد الطبيعية، أو من كمية الإنتاج من الاستزراع أو من المفرخات ، و هذا ما توضحه معطيات الجدول أعلاه، و ترجع أسباب انخفاض الكميات المنتجة من الأسماك في السواحل الجزائرية إلى غياب أساليب الصيد الحديثة و التركيز على الصيد الساحلي لضعف قدرات القوارب الصيد الجزائرية على مياه البحر الأبيض المتوسط، و محدودية المعلومات و الإحصائيات الخاصة بالصيد و المخزون السمكي ، و ضعف البنى التحتية للموانئ الجزائرية مثل ورش الصيانة و مخازن التبريد و ضعف القدرات الموسمية و الإدارية ، و محدودية الخطط الاستراتيجية لتطوير قطاع الثروة السمكية، و ضعف البحوث و التقانة و الخدمات في جميع المجالات ذات العلاقة بتنمية و استغلال الثروة السمكية (الصيد ، الاستزراع السمكي ، النقل و التداول، التصنيع و ضبط الجودة) و ضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصيادين ، بالإضافة إلى قلة استثمارات القطاعين الخاص و العام في القطاع السمكي. و عدم وجود نظام لحماية المخزون السمكي من عمليات الصيد العشوائي الذي تقوم به الشركات الدولية في المياه العربية.و لتحسين هذا الوضع ينبغي توفير معدات ووسائل الصيد الحديث و تفعيل القوانين و التشريعات الخاصة بالصيد السمكي و تربية الأحياء المائية، و إصدار القوانين التي تشجع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات المصائد الطبيعية و الاستزراع السمكي و تطوير البحوث و استخدام التقانات الحديثة في تنمية القطاع الخاص للاستثمار في مجالات عدة. وتبذل الجزائر جهودا جادة لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في تنمية المخزون السمكي و الاستزراع و التصنيع و بناء القدرات و تنمية المهارات في مجال المصائد الطبيعية و تربية الأحياء المائية و إيجاد قنوات تمويلية لدعم صغار الصيادين بقروض ميسرة تساعدهم في اقتناء المعدات و الأدوات الازمة لتطوير أعمالهم . و حماية الثروة السمكية من الاستغلال و عمليات النهب التي تمارسها شركات الصيد الدولية في البحر الأبيض المتوسط.

خامسا: الصادرات و الواردات السلعية :حيث سنتطرق إلى الصادرات و الواردات الزراعية و الغذائية الجزائرية من 2007-2014 و الجدول التالي يبين ذلك:

1.الصادرات:

جدول رقم (6): يبين الصادرات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر

	متوسط 2007-2011		2013		2014	
	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
قيمة الصادرات (مليون دولا	221.78	113.08	568.51	405.70	772.54	323.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016.

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن الصادرات الكلية شهدت تذبذبا على طول فترة الدراسة (2007-2014) و تفسر أسباب هذا التذبذب إلى انخفاض إنتاج السلع الغذائية في الجزائر نتيجة لمجموعة من العوامل لعل أبرزها تقلص المساحات الزراعية بسبب الظروف المناخية (شح الأمطار)، استغلال المساحات الصالحة للزراعة في بناء المساكن بالإضافة إلى نقص الاستثمارات في إنتاج السلع الغذائية ، إلى جانب العوائق الإدارية التي لازالت تمثل إحدى العوائق البينة في إنتاج هذا النوع .

2.الواردات

جدول رقم (7): يبين الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2007-2014

	متوسط 2007-2011		2013		2014	
	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
قيمة الواردات	7644.97	5633.35	17517.58	8428.32	19409.38	9427.49

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016.

من خلال النظر إلى معطيات الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن قيمة الواردات الزراعية و الواردات الغذائية عرفت ارتفاعا مستمرا في سنتي 2013، و 2014 ، مقارنتي بمتوسط سنتي 2007-2011، و هذا ليس بمؤشر جيد ، و ترجع اسباب هذه الزيادة إلى انخفاض الإنتاج مقابل الزيادة في السكان و زيادة الطلب على الأغذية، إلى جانب غياب الموارد الازمة لتحقيق الزيادات المطلوبة في الإنتاج، و عدم استثمار الموارد بشكل رشيد، و عدم استخدام تقنيات حديثة لزيادة الإنتاجية .

سادسا: المعوقات التي تواجه تنفيذ برنامج الأمن الغذائي في الجزائر:

من أهم المعوقات تنفيذ البرنامج للأمن الغذائي في الجزائر ما يلي

– ضعف البنية التحتية للقطاع الفلاحي في الجزائر.
– ضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن
– محدودية الخطط الاستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر
– ضعف استقبال المستثمرين الخواص على الاستثمار الزراعي
– غياب المعدات و التقنيات الحديثة لتطوير القطاع الفلاحي

سابعا: سبل تفعيل الأمن الغذائي في الجزائر في السنوات القادمة: و يجب:

–تحديث القطاع الزراعي و التوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة في الإنتاج.
–تطوير و تحديث التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار الزراعي.
–تخصيص الحوافز التي تشجع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في المشاريع الزراعية.
–إزالة التسعير و التسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية.
– إجراء تقييم دوري لرصد العقبات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر.[6]

الخاتمة: من خلال دراستنا لواقع الأمن الغذائي في الجزائر و بناء على الإحصائيات المتوفرة لدنيا **استنتجنا مايلي:**

– لازالت تشكل فاتورة استيراد الغذاء عائقا أكبر على الخزينة العمومية الجزائرية و على الاقتصاد عامة و هذا بسبب غياب استراتيجية واضحة في القطاع الزراعي، إلى جانب غياب عنصري المراقبة و المتابعة في هذا القطاع.

– تزخر الجزائر بأنواع عديدة من المنتجات النباتية، كون أن معظم الأراضي الموجودة بالجزائر هي أراضي صالحة للزراعة و تربتها ذو نوعية جيدة.

–استغلال المساحات الصالحة للزراعة في بناء المساكن و غيرها من المنشآت.

–قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بجلب ألات السقي بالتنقيط التي استطاعت أن تعوض شح الأمطار، فكان لهذا التقنية أثر إيجابي كبير على زيادة المنتجات خاصة تلك التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء مثل الطماطم الفلفل...إلخ).

–شكل عدم استثمار المياه الجوفية في سقي المزروعات و الاكتفاء بالأمطار التي عرفت في السنوات الأخيرة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي و الغذائي خاصة في السنوات الأخيرة.

التوصيات فإننا نوصي بمايلي:

- ✓ تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تبني النشطة الإنتاجية و الزراعية.
- ✓ ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في الزراعية و تخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية و تطوير التقانة.
- ✓ تنمية المهارات في مجال المصائد الطبيعية و إيجاد قنوات تمويلية لدعم الصيادين
- ✓ استخدام تقنيات الاستشعار التخلص من الري العشوائي وزيادة كفاءة الري و التوسع في الاستفادة من مياه الأمطار، الري التكميلي، و استصلاح الأراضي و عدم زراعة الأراضي الهامشية.
- ✓ تطبيق مخرجات البحوث و تخصيص الموازنات الازمة لاستقطاب الباحثين و إعطاء الأولوية للتنمية الرأسية و التكثيف الزراعي و اعتماد الميزة النسبية .
- ✓ إعداد وتنفيذ خطة وطنية لتطوير إنتاج المحصول في القطاع المطري و تشمل مكوناتها الري التكميلي وحصاد المياه، واستخدام البذور المحسنة الملائمة.

الهوامش:

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما، 2010 ، ص:08
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة و التنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي كتنمية زراعية مستدامة، العدد الأول و الثاني، ديسمبر 2009 ، ص 28.
3. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000 ، ص: 36
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية، الخرطوم، 2010 ، ص: 04
5. كينه عبد الحفيظ، مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013، ص 38.
6. تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2016، الأوضاع الزراعية، ص ص 107، 108، بتصرف.
7. تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2015، الأوضاع الزراعية، ص ص82، 83.